من الطلاق وذلك البعض مجهول فالواحد فيه شيوع فيصرف
اللفظ اليه **قاعدة** الموالاة معتبرة في العقد ويحرم فهو مأخوذ من
اعتبار الاتصال بين الاستثناء والمستثنى منه وقال بعض العامة
لا يضر قول الزوج بعد لا يجاب الحمد لله والصلوة على رسول الله
قبل نكاحها وسنه الفورية في استتابة المرتد فيعتبر في الحال
وقبل الى ثلثة ايام وسنه السكوت في اثناء الاذان ان كان كثيرا
ابطله وكذا الكلام عند طول الفصل وسنه السكوت الطويل في
اثناء القراءة او قراءة غيرها خلالها وكذا التشهد وسنه تحريم الماء بين
في الجمعة قبل الركوع فلو تعمدوا او نسوا حتى ركع فلا جمعة واعتبر
بعض العامة تحريمهم معه قبل الفاتحة ومنه الموالاة في التعريف
بحيث لا ينسى انه تكرار والموالاة في سنة التعريف فلو رجع في اثناء
المدة استؤنفت ليتوالى الانجاش وقيل ينبني **قاعدة** الاستثناء
المستغرق باطل اجماعا واختلف فيما لو عطف بعض العدد على بعض
اتأتي في المستثنى او المستثنى منه بل جميع بنهما حتى يكونا كالكلام الواحد
كقوله له علي درهم ودرهم الا درهما قال ابن الحداد لا يجمع لان

تحريم

الانجاش
اي الاداركه

من العامة

الجملتين

الجملتين المعطوفتين تغرد ان بالحكم وان لم يكن الواو للترتيب
كما اذا قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق لا يقع الا واحدة بخلاف
طالق اثنتين عندهم ويقرع على ذلك له على ثلثة الا درهما وكذا له على
درهمان ودرهم الا درهما وله على ثلثة الا درهما ودرهما ودرهما
قاعدة الاستثناء من النفي اثبات وينكل عليه والله لا جامعتك
في السنة الا مرة فمضت السنة ولم يجامع اصلا فان قضية القاعدة
انه يحنث لانه يقتضي اثبات المرة فيجب الجماع مرة ووجه عدم الحنث ان المقصود
باليمين ان لا يزيد على الواحدة فيرجع ذلك الى ان العرف يجعل الا بمعنى
غير وسنه لو قال لا البست ثوبا الا الكتان فقعد عاريا فعند العامة
لا تلزمه كفارة وينكل عليهم بما ذكرناه وجوابه ان الا في الحلف اشتقت
عرفا الى معنى الصفة مثل سوى وغير فكانه قال لا البست ثوبا غير الكتان
فلا يكون محلوفا عليه فلا يحنث ولا لبسه وسنه لو قال ليس له علي
عشرة الا خمسة فانه قيل لا يلزمه شيء لان النفي الاول توجه الى المجموع
المستثنى والمستثنى منه وذلك عشرة الا خمسة وهي خمسة فكانه قال
له على خمسة ووجه اللزوم ان النفي ليس لم يتوجه الا الى العشرة ثم الاستثناء

درهمين وصح

الكتان م

للثلثين

Copyright © King Saud University